عبر وقت طويل، يتمّ خلاله وزن قوة المجتمع المدني بشكل صحيح، ومعرفة حدود هذه القوة. وعلى أي حال، فان عملية مأسَسَة المجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وحشده، وتعبئته، قد أتت أكلها في اثناء الانتفاضة. وقد أمكن لبعض المصادر احصاء أكثر من مئتي مؤسسة صحافية وجمعية خيرية ورابطة ونقابة وتعاونية تغطي كل انحاء الارض المحتلة[٤٩]. فاذا أُضيفت اليها المدارس والجامعات والبلديات، يلاحظ كيف ان حركة المجتمع الفلسطيني في اثناء الانتفاضة تسير بشكل يسعى الى عزل سلطة الاحتلال وافراغها من محتواها. وليست هذه السلطة في حالة غفلة من مغزى هذه الظاهرة. فقد كانت المؤسسات من أثمن أهداف سلطة الاحتلال. وخلال العام الاول للانتفاضة، أُغلقت مكاتب النقابات والتعاونيات والجمعيات الخيرية، فضلاً عن الجامعات والمدارس. وكان النقابيون أول من أودع المعتقلات الادارية، وتمّ ترحيل بعضهم. وفي هذا الاطار، تمّ ترحيل د. مبارك عوض الذي لقب بـ «غاندي فلسطين»، بدعوى التحريض. لقد أنشأ عوض أول مركز لدراسات اللاعنف في الشرق الاوسط والمنطقة العربية. ولحرص سلطات الاحتلال على كتم دعوته ـ التي ما عادت مكتومة بفعل الانتفاضة ـ لم تأبه بجنسيته الاميركية، وانشغلت بأصله الفلسطيني وحركته وسط المجتمع الفلسطيني، ممّا يفصح عن تحسّبها لخطورة النضال المدني. والواقع، ان تدبّر أمر المقاومة المدنية، والسعي الى انجاحها فلسطينياً عبر مسلكيات الانتفاضة، يتضح تماماً في مضمون الورقة المسماة «ورقة عمل مطروحة أمام القوى الوطنية»، والتي تمّ اعدادها في مطلع ربيع العام ١٩٨٨، بواسطة لجنة طوارىء ضمّت أعلى مستويات المسؤولية في منظمة التحرير الفلسطينية وبالتنسيق مع القيادة الموحّدة للانتفاضة. وجاء فيها «ضرورة الارتقاء بالانتفاضة من مرحلة الاضرابات والتظاهرات والمواجهات مع سلطات الاحتلال الى مرحلة جديدة من الانفصام شبه الكلي عن نظام الاحتلال». وقد حرصت الورقة على توصيف علاقة سلطات الاحتلال بالمجتمع الفلسطيني وبالارض المحتلة توصيفاً دقيقاً. ويبرز هذا التوصيف الحرص على التدرّج في الحركة والتحسّب لردود الفعل من جانب سلطات الاحتلال، وعدم توريط المجتمع الفلسطيني في انماط للمقاومة، قد لا يتمكّن هذا المجتمع من خوضها دون أضرار شديدة. ومن ذلك، مثلاً، ان الورقة لم تر الارتقاء الفجائي نحو العصيان المدني الشامل العاجل، بما في ذلك عدم دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف، تحسّباً لما قد ينجم عن قطع هذه الخدمات عن المجتمع الفلسطيني[٥٠]. معنى ذلك، ان الانتفاضة تتفاعل في اطار مفهوم المقاومة المدنية، وقد سبقت الاشارة الى ان غاندي كان حريصاً على التدرج في الحركة، ولم يعلن العصيان دفعة واحدة في الهند. والمجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة كشف عن صلاحيته العامة وقدراته الفذّة على طريق النضال المدني. مع كل ذلك، وعلى الرغم منه، هناك نقطتان تلحّان على ذهن المراقب، يمكن توجيه الانظار اليهما في الختام:

النقطة الاولى تتعلّق بالمقارنة بين التجربة الهندية، بخاصة، وبعض التجارب الاخرى للمقاومة المدنية، بعامة، وبين التجربة الفلسطينية. هذه المقارنة ينبغي ان تكون بالقياس مع الفارق. فالهند كانت تخضع للاستعمار في شكله التقليدي، أي غير الاستيطاني، في التحليل الاخير؛ وكانت مجتمعاً كبير الحجم، بشرياً وجغرافياً. فقدرة ذلك المجتمع على تحمّل الخسائر، في أهمّ جوانبها، كانت غير محدودة؛ كما ان الخسائر التي كان يلحقها بمقاطعة مستعمريها البريطانيين ربما كان يصعب تعويضها من قبلهم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي بدأت بعدها شمس بريطانيا في الأفول. فلم تكن بريطانيا كياناً يتلقّى مساعدات لامحدودة كالكيان الصهيوني في علاقته بالولايات المتحدة الاميركية. التجربة الهندية كانت لها، اذاً، ظروفها الخاصة. امّا التجارب الاخرى، كتجربة